فيما يحتدم جدل عراقي حيال استغلالها للحقول المشتركة

إيران تكشف عن عقد لتصدير مشتقاتها النفطية إلى العراق بقيمة 1.8 مليار دولار

□ بغداد / متابعة المدى

ناقلات مشتقات نفطية على الحدود العراقية

وقعت وزارة النفط الإيرانية اتفاقاً لتصدير مشتقاتها النفطية إلى العراق بقيمة نحو ١,٨ مليار دولار سنوياً، فضلاً عن تطوير الحقول النفطية المشتركة، في وقت يحتدم الجدل حيال هذه الحقول من قبل اوساط برلمانية واخرى اعلامية .

وقال مساعد وزير النفط ومدير عام شركة تكرير وتوزيع المشتقات النفطية علي رضا ضيغمي في تصريح نقلته وكالة إيرنا للأنباء : إن طهران وبغداد تستعدان لتعزيز التعاون في مجال صناعة النفط مبيناً ان المسؤولين الإيرانيين والعراقيين أبرموا اتفاقية لتصدير المشتقات النفطية الإيرانية و(أي بي جي) إلى العراق بقيمة مليار و٧٠٠ مليون إلى مليار و ٨٠٠ مليون دولار سنوياً".

وأوضح ضيغمي أنه سيتم تصدير المشتقات النفطية بما فيها النفط والغاز والكيروسين إلى العراق عن طريق البحر ومن موانئ ماهشهر وبندر عباس، إلى جانب ثلاثة محاور برية".

وبين ضيغمي أن الاتفاق يتضمن أيضاً تطوير الحقول النفطية المشتركة وتكرير وتصدير المشتقات النفطية والغاز مبيناً أن صناعة تكرير النفط الإيرانية ستتعاون مع المصافي العراقية في القطاعات الفنية والإسناد والتدريب لاسيما الإجراءات الأمنية .

واكد ضيغمي ان إيران ستتمكن من خلال المشاركة في بناء المصافي في العراق من تصدير خبراتها الفنية إلى سائر الدول وإيجاد سوق مناسبة لتصدير قطع الغيار الإيرانية".

وزار وزير النفط الإيراني رستم قاسمي العراق الاسبوع الماضي على رأس وفد والتقى كبار المسؤولين، بينهم رئيس الوزراء نوري المالكي ووزير النفط عبد الكريم لعيبي.

في غضون ذلك قال عضو لجنة الطاقة النائب عدي عواد (للوكالة الاخبارية للانباء): إن غياب التخطيط شجع دول الجوار على الاستمرار باستغلال الآبار المنتشرة على الحدود.

واضاف : أن الكويت بدأت بالحفر المائل لتلك الآبار وهذا خطر كبير على الثروة النفطية العراقية، وفيما يخص أيران فإنها ربما تكون اقل وطأة من الدول الباقية لان هنالك لجانا مشتركة لبحث عائدية تلك الحقول وكيفية استثمارها .

وبين عواد أن لجنة الطاقة حاولت الحصول على معلومات من وزارة النفط بشأن إعداد تلك الحقول ومواقعها وكيفية الاستحواذ عليها، لعرضها على الرأي العام، لكن دون جدوى.

وبحسب دراسة أجرتها شركة النفط الوطنية الإيرانية في أواخر تموز من العام ٢٠١١ فإن احتياطي الحقول النفطية المشتركة مع العراق يبلغ نحو (٩٥) مليار برميل.

وتؤكد وزارة النفط العراقية أنها لن تسمح بأي تجاوز على ثروات النفط مشيرة الى أن حفر واستثمار تلك الحقول من طرف واحد له أضرار كبيرة.

ويقول وزير النفط عبد الكريم لعيبي : هنالك لجان مشتركة بالنسبة مع ايران تجري اجتماعات دورية وتوصلت إلى نتائج متقدمة بخصوص الاستثمار الأمثل للحقول من خلال اختيار شركة مشتركة أو طرف محكم لتوزيع حصص تلك الحقول بالتساوي وحسب امتدادات الحقل في أراضي كل دولة.

ويوضح لعيبي أن حفر الآبار المشتركة بشكل انفرادي سيحدث انخفاضا بالضغط في الحقل وبالتالي سيتضرر البلدان، لذا من الأفضل استثمار تلك الحقول بشكل ثنائي يضمن عدم التجاوز.

الى ذلك قال النائب حامد المطلك: إن دول الجوار أطلقت "إشاعة وجود حقول نفط مشتركة مع العراق، للاستحواذ على ثروتنا دون حياء".

واضاف المطلك: أن دول الجوار تجاوزت على الثروات العراقية، "فإيران تستفيد من هذه الحقول منذ سنوات دون رادع".

مبيناً أن مطالبة ايران بتشكيل لجنة لحسم الموضوع، هو إشغال للعراق و للرأي العام بذلك، للاستفادة من الحقول اطول وقت ممكن.

وتقر إيران عبر تصريحات يطلقها مسؤولوها النفطيون أن إنتاجها من الحقول النفطية المشتركة مع العراق بلغ أكثر من (١٣٠) الف برميل وتؤكد أن (٦٨) الفا منها يتم إنتاجه في حقول لم يتمكن العراق من تطويرها حتى الآن.

وكانت شركة الهندسة والتنمية النفطية التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية أعلنت أنها وقعت في (٧ شباط ٢٠١٢) عقداً بنحو ربع مليار دولار مع شركة دانة للبترول المحلية لتطوير حقل شنغلي النفطي المشترك مع العراق.

وذكرت وكالات رسمية إيرانية أن إيران تنتج نحو (٦٨) ألف برميل من النفط الخام يومياً في أربعة حقول مشتركة مع العراق هي دهلران ونفط شهر وبيدر غرب وأبان.

ويؤكد خبراء ومختصون في الشأن النفطي عدم وجود خطوات جدية من قبل الحكومة العراقية لحل أزمة الحقول المشتركة.

ويقول أستاذ هندسة النفط في جامعة بغداد الدكتور مجيد صالح العنزي (للوكالة الأخبارية للأنباء): إن العراق هو البلد الوحيد الذي لم يعالج مشاكل الحقول النفطية المشتركة بشكل جدي وفق الأعراف الدولية.

ويوضح العنزي أن معظم الدول التي تمتلك حقولا نفطية مشتركة تسعى لإدارتها بالاستعانة بطرف ثالث لضمان مصالحها، مشيرا الى أن وزارة النفط شكلت لجانا فنية لمعالجة هذه الملفات لكن لم يصدر عنها شيء.

ويبين العنزي أن القانون الدولي لا يسمح لأي دولة باستغلال الطرف الأخر، لكنه لا يمنع أي دولة لديها حقول مشتركة مع دول أخرى من استغلال ثرواتها الطبيعية.

ويوجد في العراق (٢٤) حقلاً نفطياً مشتركاً مع إيران والكويت وسوريا، من بينها (١٥) حقلاً منتجاً والأخرى غير مستغلة وأبرز تلك الحقول سفوان والرميلة والزبير مع الكويت ومجنون وأبو غرب وبزركان والفكة ونفط خانة مع إيران.

ويؤكد خبراء نفطيون أن مساحات بسيطة نسبياً من تلك الحقول تقع خارج الأراضي العراقية لكن العراق أضعف من جيرانه تكنولوجيا وماليا في استغلال المكامن النفطية المشتركة خاصة أنه لم يتوصل حتى الآن إلى عقد اتفاقيات مشتركة مع إيران والكويت بشأن استغلال تلك المكامن بسبب عدم حسم مشاكل ترسيم الحدود معهما .

التخطيط: ٧٩ ٪ من العراقيين فقط مستفيدون من الماء الصالح للشرب

□ بغداد / المدى

قالت وزارة التخطيط أن نسبة المستفيدين من الماء الصالح للشرب والصرف الصحي من المواطنين في عموم العراق تبلغ ٧٩ و٢٤ بالمئة على التوالي، مبينة أن من أهم العقبات التي يعاني منها القطاعان تتمثل بشحة الطاقة الكهربائية وعدم استقرارها والتجاوزات على الشبكات وقدمها وضعف الوعي بأهمية الترشيد في استهلاك الماء.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي : لـ"السومرية نيوز"، إن "المسح البيئي الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع للوزارة لعام ٢٠١٠، بين أن نسبة المخدومين بالماء الصالح للشرب من المواطنين في عموم العراق تبلغ ٧٩ بالمئة"، مشيراً إلى أن "هنالك ٥٥٧٨ محطة لإنتاج المياه في العراق". وأضاف الهنداوي: أن المسح البيئي أظهر أيضا أن ما نسبته ٢٤ بالمئة من سكان العراق مخدومون بشبكات المجاري لافتاً إلى أن المسح بين وجود ٢١ محطة للمعالجة المركزية في عموم البلاد . وتابع أن أهم المعوقات التي يعاني منها قطاع الماء تتمثل بشحة الطاقة الكهربائية وتذبذبها وضعف الوعي لدى المواطن بأهمية ترشيد الاستهلاك، فضلاً عن التجاوزات على الشبكات وقدمها ، فيما يعاني قطاع المجاري من التجاوزات في ربط شبكات الماء بتلك الخاصة بمياه الأمطار وإساءة استخدام شبكات المجاري، إضافة إلى عدم استقرار الطاقة الكهربائية . وكان وزير البلديات والأشغال العامة عادل مهودر قال لـ"السومرية نيوز"، في (١٢ كانون الأول ٢٠١١ الماضي)، إن ٧٠ بالمئة من سكان المدن يفتقرون لخدمات الصرف الصحي و٢٠ بالمئة للماء الصالح للشرب، مؤكداً أن لدى الوزارة خطة لتنفيذ ٢٣ مشروعاً للماء والمجاري في عموم العراق، برغم عدم كفاية التخصيصات المالية لذلك.

يذكر أن المحافظات كافة تعاني من شح الماء الصالح للشرب بسبب تقادم معظم مشاريع الماء العاملة فيها لاسيما ذات الطاقات الكبيرة منها التي يعود البعض منها إلى ثلاثينات أو أربعينات القرن الماضي، في وقت تشهد المحافظات نموا سكانيا يصل إلى ثلاثة بالمئة سنوياً.

سوء الطقس يخفض الصادرات النفطية

□ بغداد / المدى

قال مصدر ملاحي إن صادرات النفط من موانئ البصرة تراجعت إلى ١,٦٥ مليون برميل يوم الاول من أمس بسبب عاصفة ترابية ورياح عاتية.وقال مصدر طلب عدم نشر اسمه إن العراق كان يضخ نحو ٢,٢٥ مليون برميل يوميا من منافذه التصديرية كافة على الخليج العربي بما في ذلك ٦٠٠ ألف برميل يوميا من عوامة إرساء أحادية جديدة. وأضاف أن الطقس الملوث بالغبار والرياح القوية أوقفا عمليات التحميل في المرفأ العائم وأوقفا رسو السفن في موانئ البصرة.

الإسكان تعتزم طرح 31 مشروعاً خلال الأشهر الستة المقبلة

□ بغداد / المدى

افتتح وزير الاعمار الاسكان محمد صاحب الدراجي مؤتمر الشركات الصينية في بغداد بمشاركة كبريات الشركات العمرانية في الصين.

وقال وزير الاعمار والاسكان في بيان له خلال كلمة افتتاحية في المؤتمر إن هذه المباحثات تأتي استكمالاً للنجاح الذي حققته زيارتنا الى جمهورية الصين في وقت سابق وتعزيزاً لما تم الاتفاق عليه حينها من سبل للتعاون بين البلدين الصديقين في المجال العمراني خاصة وأن الشركات الصينية تتمتع بخبرات كبيرة وامكانيات بشرية ومادية وتقنية تؤهلها للدخول بقوة ونجاح للسوق العراقية والمساهمة الفعالة في إعادة إعمار العراق، متمنياً للوفد الصيني طيب الاقامة في العراق وطول الاقامة مستقبلاً ايضاً من خلال فتح مكاتب لشركاتهم والتعاون المستمر في تنفيذ المشاريع.

وأضاف إن الوزارة ستطرح خلال الاشهر الستة القادمة ٣١ مشروعاً منها ٦ مشاريع سكنية و ٢٥ مشروعاً خاصاً بقطاع الطرق والجسور ونحن نقترح أن تشترك الشركات الصينية في المناقصات المتعلقة بهذه المشاريع وأخذ معلومات ووثائق عن هذه المناقصات واستغلال هذه الفرصة للدخول الى السوق العراقية عبر بوابة وزارة الاعمار والاسكان.

وأشار وزير الاسكان والاعمار الى أهمية دخول الشركات الصينية في شراكة مع القطاع الخاص العراقي وأيضاً مع شركات وزارة الاعمار والاسكان العامة ودراسة هذا الموضوع بعمق لما له من فائدة كبيرة لكلا الجانبين ، مبيناً الرغبة ايضاً في مساهمة الشركات الصينية بعملية الاشراف الهندسي على المشاريع التي يتم تنفيذها في مجالات الاسكان والطرق والجسور والمباني العامة ، مؤكدا على استعداد الوزارة لتنفيذ اي مشروع يقدم من الجانب الصيني يضمن بدائل للبناء السريع في حال مطابقته للمواصفات الفنية المعمول فيها

ميسان تسوق 52 ألف طن من محصولي الحنطة والشعير

□ ميسان / المدى

قالت الحكومة المحلية في محافظة ميسان إن الكميات التي تم تسويقها من محصولي الحنطة ولشعير خلال موسم الحصاد بلغت ٥٢ ألف طن حتى الآن. وقال محافظ ميسان علي دواي لازم في بيان إن "الكميات المسوقة إلى مراكز التسليم بلغت ٤٠ الف طن لمحصول الحنطة و١٢،٣٠٠ طن من محصول الشعير".

وأكد على أهمية انسيابية العمل بشكل صحيح في مراكز التسويق في المحافظة وتقديم التسهيلات اللازمة للفلاحين المسوقين لمحصولي الحنطة والشعير.

وقال لازم إن حملة الحصاد الجارية الآن تستمر إلى نهاية شهر تموز يوليو، منوها إلى أن عملية استلام كميات الحبوب المسوقة من محصولي الحنطة والشعير تسير بوتيرة متصاعدة والعمل بآلية منتظمة مصاحبة لعملية الاستلام والمتضمنة إجراء الفحوصات المختبرية لتصنيف الحبوب المسوقة إلى ثلاث درجات الأولى والثانية والثالثة.

وتوقع أن تصل كميات الحبوب المسوقة في محافظة ميسان هذا العام إلى ٦٠ ألف طن من محصول الحنطة و٣٥ ألف طن من محصول الشعير نهاية حملة الحصاد الجارية. ويعد العراق في طليعة الدول المستوردة للحبوب في العالم لأن إنتاج البلد لا يغطي سوى جزء يسير من الحاجة المحلية.

ويعمل العراق للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية بحلول عام ٢٠١٨ بعد أن باشر بتطبيق مبادرة في عام ٢٠٠٨ للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد بعد عقود من الإهمال، غير أن الخطط الحكومية عادة ما تتقدم ببطء.

وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

برلماني: رفع رأسمال المصارف الخاصة حالة إيجابية

□ بغداد / المدى

قال عضو اللجنة المالية النائب امين هادي عباس : أن تحويل المصارف الأهلية الى مؤسسات مالية كبيرة من قبل البنك المركزي عن طريق رفع رأسمالها سينهض بالاقتصاد العراقي .

واضاف عباس (للوكالة الاخبارية للانباء): إن البنك المركزي يعتزم تحويل المصارف الأهلية الى مؤسسات مالية كبيرة من خلال دمجها بالحكومية، مشيرا الى انه قدم طلب الى الحكومة لتعديل قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤). وتابع : أن بعض المصارف الخاصة أعلنت إفلاسها في الآونة الأخيرة بسبب عدم وجود قانون رصين ينظم عملها وغياب الرقابة الشديدة والمتابعة من قبل البنك المركزي بينما إذا تحولت الى مؤسسات مالية كبيرة ستطور عملها وتساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

وبين أن المصارف الأهلية عندما تعمل بنظام المؤسسات المالية الكبيرة ستجعل لها القدرة على النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد، كونها تعمل بقانون خاص بها ينظم عملها تحت إشراف البنك المركزي او الهيئات الحكومية الأخرى التابعة لها.

ويؤكد البنك المركزي العراقي على أن عدد المصارف الخاصة وصل في العراق إلى ٤٠ مصرفاً بينما رؤوس الأموال مازالت ضعيفة وبحاجة إلى ان تكون تلك المصارف أكثر جرأة فيما بينها لتشكيل رؤوس أموال قوية.

ويشار الى ان المصارف الحكومية مهيمنة بـ٩٢٪ على السوق المحلية وان المصارف الأهلية لا تتجاوز هيمنتها الـ ١٠٪ وهي لا تأخذ حيزا من سوق العراق بحسب البنك المركزي.

ويسعى البنك المركزي العراقي الى إعادة هيكلة المصارف الخاصة بما ينسجم مع البنية العامة للسوق العراقي وطبيعة علاقته مع الأسواق العالمية الأخرى

استثمار بغداد تتهم جهات حكومية بالفساد

□ بغداد / المدى

اتهمت هيئة استثمار بغداد عدداً من الوزارات ومؤسسات الدولة بـ"ارتكاب" مخالفات وفساد في تخصيص الأراضي للمستثمرين، نافية ان يكون لها اي دور فعلي في تسلم الاراضي او تسليمها.

وقال المتحدث باسم الهيئة ثائر الفيلي لـ"شفق نيوز" ان "هنالك مخالفات وعمليات فساد من قبل الوزارات والمؤسسات التي تحيل اراضي للمستثمرين، ومنها وزارات الزراعة والمالية والبلديات، وكذلك بعض المؤسسات منها امانة بغداد".

واوضح ان "هنالك اراضي خصصت من قبل بعض دوائر الدولة للمستثمرين وكان الفساد فيها واضحاً، فكيف تخصص ارض قيمتها مليونا دولار لمشروع خصص له المستثمر ١٠٠ الف دولار ؟، فقضية المضاربة بهذه الارض واضحة".

ونفى الفيلي اي ملف فساد في هيئة استثمار بغداد "اكاد اجزم في عدم وجود اي فساد في هيئة استثمار بغداد في تسليم الاراضي للمستثمرين لاننا لا نملك الارض لنسلمها، ولم نستلم اي قطعة ارض الى اليوم ولم نسلمها لأحد من المستثمرين".وبين ان "عمل هيئة استثمار بغداد هو الاشراف والاستشارة في المشاريع الاستثمارية".

وكان النائب عن كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري حسن الجبوري اتهم هيئة استثمار بغداد بانها "بؤرة للفساد المالي والاداري".وقال الجبوري "جاءتنا الكثير من الشكاوى وملفات الفساد حول هيئة استثمار بغداد"، مبيناً ان "هنالك اشخاصاً في الهيئة يحتالون على المستثمرين ويستولون على قطع اراضيهم التي يسعون الى استثمارها وتحول الى اشخاص اخرين مما يولد ردة فعل لدى المستثمرين وتكون نتائجها سلبية على قطاع الاستثمار في البلاد".